ECU
EGYPTIAN CHINESE UNIVERSITY
الجامعة المصرية الصينية
EDUCATION NEW ERA

سياسة مكافحة التحرش وعدم التمييز

Approved by University Council, January 2025

To be reviewed no later than (January 2030)

سياسة مكافحة التحرش وعدم التمييز

النطاق

تنطبق هذه السياسة على جميع الأشخاص المرتبطين بالجامعة المصرية الصينية بما في ذلك الموظفين، الطلاب، المنتسبين، الزوار، وأي أطراف أخرى.

بيان السياسة

في بيئات العمل والتعليم التابعة لها، يُحظر التمييز أو التحرش ضد أي شخص على أساس العرق، اللون، الدين، الجنس، الهوية أو التعبير الجنسي، التوجه الجنسي، الأصل الوطني، العمر، الحالة الاجتماعية، العلاقات الأسرية، الإعاقة الجسدية أو العقلية، الحالة العسكرية، المعلومات الوراثية، أو أي حالة أخرى محمية بموجب القوانين. تحتفظ الجامعة المصرية الصينية بحقها في اتخاذ الإجراءات المناسبة وفقًا لسياساتها وإجراءاتها ضد الأفراد الذين يتم التثبت من تورطهم في التحرش أو التمييز أو الانتقام بما يتعارض مع هذه السياسة.

السلوك المحظور

التمييز المحظور:

يشمل التمييز الذي يتعارض مع هذه السياسة معاملة الموظف أو الطالب أو أي عضو آخر في مجتمع الجامعة بطريقة غير عادلة أو مختلفة فيما يتعلق بشروط وأحكام العمل أو التعليم، أو اتخاذ قرارات تتعلق بتوظيف الشخص أو تعويضه أو تعليمه بناءً على العرق، اللون، الدين، الجنس، الهوية أو التعبير الجنسي، التوجه الجنسي، الأصل الوطني، العمر، الحالة الاجتماعية، أو أي حالة محمية أخرى.

التحرش المحظور:

كما ذُكر سابقًا، يُعتبر التحرش القائم على أساس فئة محمية شكلًا من أشكال التمييز. يُعرَّف التحرش بأنه أي سلوك غير مرحب به يستند إلى واحدة من الفئات المحمية المشار إليها سابقًا. يُحظر هذا النوع من التحرش إذا:

١) أصبح السلوك المسيء جزءًا من شروط أو بيئة العمل أو الدراسة أو المعيشة؛ أو

٢) كان السلوك شديدًا أو منتشرًا بشكل يكفي لخلق بيئة أكاديمية أو عملية أو سكنية يمكن أن يُعتبرها الشخص العاقل بيئة مهددة، عدائية أو مسيئة، تُعتبر الحوادث البسيطة والمعزولة (إلا إذا كانت في غاية الخطورة) عمومًا غير سلوك محظور.

٣) لكي يُعتبر السلوك غير قانوني، يجب أن يؤدي إلى خلق بيئة أكاديمية أو عملية أو سكنية تكون مهددة، عدائية أو مسيئة بما يتعارض مع معايير الشخص العاقل.

تشمل أمثلة التحرش التي تنتهك هذه السياسة (ولكنها لا تقتصر عليها) الإساءة اللفظية، الإيحاءات المهينة، التعليقات التحقيرية، أو العرض العلني للأشياء أو الصور المسيئة المتعلقة بعرق الشخص، لونه، دينه، جنسه، هويته أو تعبيره الجنسي، ميوله الجنسية، أصله الوطني، عمره، حالته الاجتماعية، حمله، الحاله الأبوية أو علاقاته الأسرية. وبالإضافة إلى الأمثلة السابقة للتحرش المحظور، يتطلب التحرش الجنسي شرحًا وتوضيحًا أكثر تفصيلًا.

يشمل التحرش الجنسي، ولكن لا يقتصر على، أي تقدم جنسي غير مرحب به أو سلوك جنسي غير مرغوب فيه سواء كان مباشرًا أو غير مباشرًا، بالإضافة إلى طلبات للحصول على خدمات جنسية وأي سلوك لفظي أو جسدي ذي طبيعة جنسية، عندما يُشترط أو يُهدد بأن يُصبح هذا السلوك، سواء بشكل صريح أو ضمني، جزءًا من شروط التعليم أو العمل أو المشاركة في أي نشاط آخر من أنشطة الجامعة.

الانتقام المحظور:

تحظر الجامعة المصرية الصينية بشكل قاطع الانتقام أو التهديد بالانتقام ضد أي شخص، بما في ذلك مقدمي الشكاوى، المستجيبين، والشهود، الذين يمارسون حقوقهم أو مسؤولياتهم بحسن نية وفقًا لسياسة مكافحة التحرش وعدم التمييز أو القانون المصري. ولأغراض هذه السياسة، يشمل الانتقام أي سلوك يستهدف فردًا أو شخصًا مرتبطًا به بناءً على أو ردًا على ممارسة الحقوق المقررة أو المحددة بموجب هذه السياسة أو القوانين المحلية، والذي من شأنه أن يثني الشخص عن ممارسة تلك الحقوق في المستقبل. سيتم التحقيق في جميع ادعاءات الانتقام، وإذا ثبت صحتها، فإنها تشكل انتهاكًا منفصلًا لهذه السياسة. ستخضع أي أفعال انتقامية لإجراءات تأديبية مناسبة، مثل التوبيخ، تعديل المهام الوظيفية، سحب الامتيازات، التدريب الإلزامي، الإيقاف، أو الفصل من العمل.

الإبلاغ

خيارات تقديم الشكاوى:

تحث الجامعة بشدة كل من تعرض أو شاهد أو علم بأي حالة من حالات التمييز أو التحرش أو الانتقام على تقديم شكوى في أقرب وقت ممكن. قد تتأثر قدرة الجامعة على التحقيق في الشكوى إذا لم تُقدَّم ضمن فترة زمنية معقولة بعد وقوع الحادثة المزعومة. تُقبل الشكاوى من الأطراف الثالثة الذين لم يكونوا طرفًا مباشرًا في الحادثة، ولكن لديهم معرفة بها. ولأغراض التبليغ، تشمل المصطلحات التالية:

- الموظف الأكاديمي، الموظفون الإداريون، الطلاب.
- الطلاب، كما هو معرف في قانون مسؤولية الطلاب.
- الطرف الثالث: هو أي فرد يتفاعل مع مجتمع الجامعة وأعضائها، مثل الموردين، المشرفين من خارج الجامعة، الضيوف، الشركاء المجتمعيين، وغيرهم.

السرية

تلتزم الجامعة المصرية الصينية بالحفاظ على توازن مصالح جميع الأطراف المعنية في الشكاوى المتعلقة بالتمييز أو التحرش أو الانتقام. ستسعى الجامعة قدر الإمكان لتقييد الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالشكوى أو التحقيق، مع ضمان الحفاظ على سرية البيانات. ومع ذلك، تود الجامعة أن توضح أنه لا يمكنها ضمان سرية المعلومات التي تم جمعها في الشكوى أو أثناء سير التحقيق.